

الانتخابات النيابية على أساس المشاركة في التشريع حرام شرعا

بدأ النظام في الأردن بالعمل لإجراء انتخابات نيابية في العشرين من الشهر الجاري، ويركز جهوده لتأمين حجم من المشاركة الشعبية يحفظ بها ماء وجهه، ويصطنع بها شرعية لا يملكها بعد أن انكشف عواره وسقطت هيئته. لهذا كان على المسلمين في الأردن أن يدركوا خطورة المشاركة في هذه الانتخابات بناء على إدراك واقع المجالس النيابية وإدراك الحكم الشرعي الذي ينطبق على هذا الواقع، ولا يحل أبدا النظر إلى هذه المجالس على أساس المكاسب التي سيحققها النواب، سواء أكانت مكاسب شخصية أم عشائرية أم حزبية.

والناظر في واقع مجلس النواب يعلم ان مجلس النواب يقوم بأعمال عدة أبرزها تشريع الانظمة والقوانين وإقرار الموازنة العامة للدولة، ومنح الثقة للحكومة، ومحاسبة الحكومة. فأما ممارسة التشريع فهو يناقض العقيدة الإسلامية، والتشريع لا يكون إلا لله، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. وأما منح الثقة للحكام الذين يقومون بتطبيق هذه الانظمة وهذه القوانين الكافرة فهو رضى بالحكم بغير ما انزل الله وإعانة للحكام على الإثم والعدوان، وركون للظالمين، وقد حرم الله ذلك على المؤمنين.

فحكم المشاركة في أعمال التشريع، ومنح الحكام الثقة في البرلمان حرام قطعاً. أما محاسبة الحكام على أساس الإسلام لا على أساس الدستور فهو عمل مشروع إن كان أمراً بالمعروف أو نهيًا عن المنكر. ولهذا فإن حكم الترشح والانتخاب لمجلس النواب تابع لحكم الأعمال التي يقوم بها النائب، فإن كان الترشح لاتخاذ البرلمان منبرا لحمل الدعوة لإعادة الحكم بما أنزل الله، أو منبرا لمحاربة الحكم بأحكام الكفر، أو منبرا لمحاسبة الحكام على اساس الإسلام، فإن ذلك مباح، على أن يعلن المرشح صراحة عدم المشاركة في التشريع ألبتة، وعدم منح الحكومة الثقة، وعدم إقرار الدستور الوضعي.

وأما إن كان الترشح لنيل العضوية على أساس الدستور وللمشاركة في جميع ما يقوم به البرلمان من اعمال التشريع، ومنح الثقة للحكام فإنه يكون حراما. والمدقق في واقع الانتخابات النيابية في الأردن يدرك أن المرشحين جميعا يترشحون على أساس إقرار الدستور الاردني الذي هو دستور كفر، بل ويبدأ مجلس النواب بقسم كل نائب على المحافظة على هذا الدستور، ويشارك النواب جميعا في تشريع القوانين وفي منح الثقة للحكومة، ولهذا كانت المشاركة في هذه الانتخابات بحسب هذا الواقع حراما سواء أكانت بالترشيح أم بالانتخاب.

أيها المسلمون، إن النظام في الأردن يتخذ من مجلس النواب أداة لتمرير أنظمة وقوانين الكفر، والنظام حريص كل الحرص على أن يتوفر في مجلس النواب أطياف سياسية متعددة، يكون للمعارضة فيها نصيب محسوب، يعلو صوتها حيناً ويخفت حيناً بحسب حاجة النظام، لامتناع نقمة الناس، وتنفيذ مشاعرهم، والحكم في النهاية بيد الغالبية المضمونة مسبقا. وقد حرّبتكم -أيها المسلمون- مجالس النواب السابقة، وأذاقكم النظام على يدها أنواعاً من الويل والثبور، فشرّع لكم علاقات حميمة مع يهود، وشرّع لكم قوانين المخصصة التي بيع بها البلاد والعباد، وشرّع لكم قوانين أمن الدولة التي كمّم بها الأفواه، وشرع لكم قانون ضريبة المبيعات وغيرها من القوانين التي أثقلت كواهلكم. فالعجب بعد ذلك من عاقل عاين نتائج هذه الانتخابات ولا يبذل وسعه في مقاطعتها وتحذير الناس من المشاركة فيها، لينأى بنفسه عن أن يكون شريكاً للظالمين. ولذلك فإننا ندعوكم لمقاطعة هذه الانتخابات النيابية، وندعوكم للعمل الجاد مع حزب التحرير لإقامة دولة الخلافة، فتنالوا عزّ الدنيا وثواب الآخرة.